

قال ابو بصير فقلت لابي عمر رضي فاذ بعته قال لا يجوز
 الشكس والخنس التكلم مع الشابة اليعنيتية فانه
 لا يجوز بل حاجة حتى لا يستتم ولا يسلم عليها
 ولا يرد سلامها جرم بل في نفسه وكذا المعكول في
 العرة والاش زناه الكلام ويحتمل تمامه فان
 الاذن النسخ والمخوض السوء على الذي لا حاجة
 عنده فانه مكروه ومعها الا تاسر به وعن اصحابنا
 انه لا يسهل على الفاسق المعلى ولا على الذي يفتن
 والذي يطمع اللحم كذلة التانر خانية فتقوله
 العتائيتية ويرى الذي يتقدم عليكم وينيد عليه
 كذلة الخانية وغيره **الثامن** والخنس السوء
 على من يتقسط او يبول وقدمه الكسح والخنس
 الاله على الطريق ويحتمل ان يريد المعصية فان
 نه ما لا يجوز فانها اساعة على المعصية قال الله
 ولا تعاونا على الاثم والمعاصي وفي الخواص
 يسئل مسلما عن طريق البيعة لا يشبهه الا بشا
 اشترى ومنها الالوة للشرط والظلمة اذا ذهبوا

والفق

والفق ومنها ما تلج السائل المبطل في دعواه وعليل القول
 المبرجوة والضعيفة ويحتمل كذا السنون الاذلة و
 الاجانة فيما ومعصية فان الرضا بالمعصية محرمة
 كاذن الزوج لغيره ان يخرج من بيته الرغب والرضوخ
 وفي الخلاص من فرج النواز يجوز للزوج ان ياذن لها
 بالرجوع الربعة مواضيه زيادة الابوين وعيادتهما
 وتغزيرهما او احتضاها وزيادة المحارم فان كانت فانه
 او سائلة او كان لها سائر اخرجها ولا خير عليها حتى
 تخرج بالاذن ويغير الاذن والخطر هذا وفيما سلك
 ذكره من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة له
 ياذن لها ولو اذنت وخرجت لانا عاصيين وعن
 من اللحم فان ارادت ان تخرج الرجل العزم يغيره
 الزوج ليلها ذك وفاله وقعت لها ناذلة ان سلمها
 تزوج من العالم واخره بذلك ولا يسعها الخروج وان
 امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج
 وان لم يقع لها ناذلة ليجز ان ارادت ان تخرج الرجل
 لشكها من مسائل الوضوء والقدح ان كان الزوج

هذا الحديث
 رواه ابن ماجه
 وصححه ابن خزيمة
 وصححه ابن حبان
 وصححه ابن عساکر
 وصححه ابن الاثير
 وصححه ابن السكيت
 وصححه ابن الجوزي
 وصححه ابن الاثير
 وصححه ابن السكيت
 وصححه ابن الجوزي
 وصححه ابن الاثير
 وصححه ابن السكيت
 وصححه ابن الجوزي